دمشق على موعد مع تشديد الرقابة على الأسواق

عضو مكتب تنفيذي لـ«الوطن»: تجار يرفعون أسعارهم عند ازدياد سعر الصرف ولا يخفضونها عند انخفاضه

فادي بك الشريف

توعدت محافظة دمشق والجهات الرقابية، أسواق الجملة في دمشق باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق المخالفين فيها لعدم الالتزام بإبراز فواتير رسمية، مؤكدة القيام بجولات بدأت على هذه الأسواق ولن تنتهي على الإطلاق لضبط أي مخالفة وذلك بالتنسيق مع أعضاء مجلس المحافظة «ممثلي» المواطنين في العاصمة.

وفي حديث لـ«الوطن» بين عضو المكتب التنفيذي لقطاع التموين في دمشق قيس رمضان أن الجولات مستمرة على محال المفرق خلال الأيام القادمة لمراقبة مدى الالتزام بالأسعار، وذلك بعد رصد الأسعار في أسواق الجملة، مضيفاً: يتم التدقيق في موضوع تداول الفواتير حماية للتجار سواء الجملة أم جملة الجملة أو المفرق وتأمين تدفق البضائع إلى محال المفرق بسعر مقبول.

ولفت رمضان إلى ضرورة تصدير فواتير بيع بالنسبة لتاجر الجملة، وبالتالي الجولات هدفها رقابي وتوجيهي، مع تنظيم الضبوط اللازمة، علماً أن هناك تجاراً لم يصدروا فواتير بيع منذ ١٠ أيام، بحيث إنه من غير المعقول عدم القيام بأي عملية بيع خلال هذه الفترة، مؤكداً تنظيم الضبط بموجب المرسوم رقم ٨ بما فيه الإحالة إلى القضاء.

وشدد عضو المكتب التنفيذي على الرقابة على الأسعار وخاصة بعد انخفاض سعر الصرف، وخاصة أن عدداً من التجار يقومون برفع الأسعار عند ازدياد سعر الصرف، ولا يخفضونها عند انخفاضه، وهناك تجار غير ملتزمين بلوائح الأسعار وبالتالي هناك رقابة على هذا الموضوع لمتابعة مدى الالتزام ولاسيما فيما يخص المواد الأساسية مثل السكر والأرز، مضيفاً: هناك تجار بنسبة جيدة خفضوا أسعار المواد الأساسية عند انخفاض سعر صرف الدولار، ولكن تم ضبط المخالفين.

وأضاف: هناك خطة لرصد واقع الأسواق بالتزامن مع استقرار سعر الصرف.

وحول ما تم تداوله بعدم قدرة عدد من المحال على الاستمرار بالعمل ضمن هذه الظروف الصعبة والأسعار الحالية، قال رمضان: وردنا أن بعض التجار لا يقدمون للمحال أي فواتير، وتم الطلب بموافاة المحافظة والتموين بأسماء المواد التي رفض التجار تقديم فواتير لها للتدخل ومعالجة الموضوع، مضيفاً: بالمقابل لاحظنا وجود محال ملتزمة تعمل بالظروف الراهنة نفسها وتتقيد بفواتير شراء وبيع نظامية.

وشدد رمضان على أنه سيتم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق أي محال تغلق أثناء جولات الرقابة ريثما يتم تقديم الأوراق اللازمة المطلوبة خلال الجولة.

ولفت إلى الدور المهم والمطلوب لأعضاء مجلس المحافظة في الرقابة على الأسواق والأسعار ولحظ تدفق السلع والمواد والتقيد بالفواتير.

وحول التخبط الحاصل في الأسواق والتقلبات السعرية وعدم مواءمتها مع النشرات الرسمية، أكد رمضان أن الأمر يتابع من مديرية التموين مع متابعة الشكاوى اللازمة، مضيفاً: جاهزون لتلقي أي دراسة من أي فعالية حول طلب رفع أسعار أو زيادة للكلف ليصار إلى بحث الموضوع مع ممثلي المهن وإجراء الدراسة اللازمة وفق معطيات السوق.

وكشف رمضان أن شركات النقل الداخلي تقدمت بطلبات لرفع الأجور، علماً أن السعر الرسمي حالياً يقدر بـ٤٠٠ ليرة للخط القصير و٥٠٠ ليرة للخط الطويل، مؤكداً أنه ستتم دراسة المتغيرات الحاصلة على صعيد ارتفاع أجور قطع التبديل ومختلف المواد والمستلزمات على صعيد البطاريات والإطارات.. إلخ، ولاسيما عند ارتفاع سعر صرف الدولار، مبيناً أن الموضوع طور الدراسة لاتخاذ القرار اللازم.

يشار إلى أن الجولات على الأسواق تتم بحضور مدير التموين بدمشق وعدد من أعضاء مجلس المحافظة وعناصر مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

أهالٍ من قرى ريف اللاذقية يشكون «ظلماً في مخالفات كهربائية»

مدير الشركة لـ«الوطن»: عدم دفع أي مبلغ لأي شخص قبل مراجعة الشركة والتأكد شخصياً

اللاذقية - عبير محمود

بعد أكثر من عامين على عودتهم إلى قراهم المحررة في ريف اللاذقية، يشكو سكان من قرى في بلدة ربيعة عدم تأهيل البنى التحتية والخدمية، وسط معاناة حقيقية يعيشها الأهالي الذين تهجروا من منازلهم لسنوات عدة جراء الإرهاب وسيطرة العصابات المسلحة عليها بداية الحرب.

وبعد أكثر من ٨ سنوات على تحرير عدة قرى في ريف اللاذقية ومنها ربيعة، عاد الأهالي منذ عامين إلى منازلهم المتضررة بفعل دخول الإرهاب، ليتم تأهيلها من قبل منظمات دولية، وفق قولهم، مطالبين بتأهيل البنى التحتية وخاصة شبكات الكهرباء.

وأكد سكان من مزرعة الشميسة التابعة لبلدة ربيعة، في حديثهم لـ«الوطن»، أن المعاناة كبيرة جراء عدم تخديم القرى المحررة حتى الآن، مشيرين إلى عدم توافر الاتصالات والمياه والكهرباء رغم تقدمهم بطلبات عدة لإعادة أبسط الخدمات إليهم، ليتفاجؤوا بأنهم ملزمون بدفع غرامات لمخالفات كهربائية!، معتبرين أن هذا ظلم بحقهم.

وذكر أحد المشتكين أن موظفين يقولون إنهم تابعون لشركة الكهرباء في اللاذقية يطلبون دفع مبلغ بقيمة ١٦٥ ألف ليرة من عائلات الشميسة وذلك تحت مسمى مخالفة كهرباء دون شرح تفاصيل، مبيناً أن هذا المطلب يتكرر كل فترة دون وجه حق، ورغم مراجعتنا المعنيين في الكهرباء إلا أنهم قالوا إننا ملزمون بدفعها لكونها تعتبر استجراراً غير مشروع، لقيام البعض بمد التيار على نفقتهم من مناطق قريبة بعد أن قطعوا الأمل بتغذيتها رسمياً.

وأضاف صاحب الشكوى إن جميع المنازل كانت تمتلك عدادات كهرباء وعدادات مياه قبل الحرب، لتفقدها بسبب دخول الإرهاب، متسائلاً بالقول: متى ستتم إعادة تأهيل البنى التحتية ونحن عدنا إلى منازلنا بعد عامين على تحريرها من العصابات الإجرامية؟ أليس من حقنا أن نعود إلى منازل مجهزة خدمياً بعد أن رممتها البطريركية مشكورة؟!

وبالعودة إلى مدير شركة الكهرباء في اللاذقية جابر العاصي فقد أكد لـ«الوطن»، أن الشركة لا علم لها بهذه المخالفة مشدداً على عدم دفع أي مبلغ لأي شخص قبل مراجعة الشركة والتأكد شخصياً من هذا الأمر، مشدداً على عدم وجود مخالفات عشوائية.

ونوه العاصي بأن مخالفات الاستجرار غير المشروع تتم عبر الضابطة المختصة وفي حال تم ضبط عملية استجرار التيار بشكل غير قانوني يتم تنظيم مخالفة بشكل نظامي.

وحول مطالب الأهالي بتأهيل الشبكة الكهربائية في قرى باليف المحرر، أكد العاصي أن تأهيل أي منطقة محررة يتطلب موافقة من الجهات المعنية بالمحافظة، وذلك بعد تقديم أهالي من القرى (الشخصيات الاعتبارية) طلباً بهذا الخصوص حول القرية وعدد العائلات المستفيدة ومنهم إلى الجهات المعنية في المحافظة ليصار إلى وضعها ضمن خطة الشركة.

وأردف بالقول: إن لدى الشركة ٣٠ وحدة للتخديم في الخطة وأي موافقة جديدة تتم إضافتها للخطة لرفعها إلى وزارتي الكهرباء والإدارة المحلية والحصول على الموافقات اللازمة للقيام بأعمال التأهيل وفق الإمكانيات.

لجنة للتوزيع الإجباري بقطنا...

رئيس البلدية: لا علاقة لنا بالاعتراضات والقاضي العقاري مسؤول عنها

عبد المنعم مسعود

عبيد: سيتم النظر بالاعتراضات وتصحيح أي خطأ

وضع واقع التوزيع الإجباري في قطنا للعقارات في المنطقة التنظيمية الوحدة الإدارية بعد أن أعلنت الجداول بأمر من القاضي العقاري وجهاً لوجه مع أصحاب الحقوق الذين وجد البعض منهم نفسه أمام أرضه وأن ما تم تعويضه به من تخصيص مقاسم فيها إشغالات وطرقات ليست خالية منها ويحتاج منهم الأمر في حال لم يؤخذ باعتراضاتهم دخول دوامة المحاكم لإخلاء أصحابها على حين تتناهبه الأقوال حول أرضه وما جاءه من إجابات يجعله أمام تساؤلات كيف ستعطى أرضي لغيري وكيف أخصص خارجها وأنا مالك لحصة كاملة غير قابله للتجزئة كما حصل مع أحد المالكين في العقار ٢٦٨ الذي تتلخص شكواه لـ«الوطن» بأنه مالك لستة دونمات من الأرض وجد نفسه خارجها وفقاً لجدول التوزيع الإجباري وتم تعويضه في المقاسم ٧٧ و٧٨ وهي خارج العقار ٢٦٨ الذي يمتلك فيه.

رئيسة مجلس مدينة قطنا نورهان عمران تقول: إن المخول بالرد على هذه الشكاوى لجنة التوزيع الإجباري والتي يرأسها القاضي العقاري الذي تم تعيينه لهذه الغاية ومن لديه أي شكوى يتقدم باعتراض، مؤكدة أنها كرئيسة للبلدية طلب منها إعلان جداول التوزيع وهو ما قامت به وأن مدة الاعتراضات على هذه الجداول هي شهر كامل من تاريخ الإعلان تنتهي في الثامن من هذا الشهر.

وكشفت رئيسة البلدية أن عدد الاعتراضات وصل لـ١٤٠ اعتراضاً، مبينة أن نسبة الأرض المشغولة لا تتجاوز ٢٥ بالمئة، على حين أن باقي الأرض فارغة من الإشغالات والشاغلين، مؤكدة أن هناك عقارات دخلت كاملة بالمخطط التنظيمي وأخرى دخلت أجزاء منها ومن هذه العقارات العقار ٢٦٨ دخلت أجزاء منه في التنظيم وبالتالي فإن أصحاب العقار سيأخذون داخل المخطط وخارجه.

وأوضحت عمران أنها لا تعلم الأجزاء الداخلة ضمن المخطط والتي خارجه لكن كل من لديه ملكية كاملة ٢٤٠٠ سهم يأخذ ملكيته كاملة أما إذا كانت حصته أقل فيأخذ أجزاء في مقاسم أخرى، مؤكدة أن نسبة الاقتطاع من الملكيات هي ٤٥ بالمئة، مؤكدة أن نسبة الاقتطاع واحدة وأنه في حال إدخال جزء من عقار في التنظيم كما حصل مع العقار ٢٦٨ فإن جميع المالكين في العقار يحصلون على ملكيات داخل التنظيم وخارجه.

وبينت عمران أن الأساس في عملية التنظيم الحالية هو المرسوم رقم ٨ لعام ٢٠١٥ والذي أخضع المنطقة للمرسوم رقم ٩ لعام ١٩٧٠ وبالتالي وصلنا قبل فترة لمرحلة لجنة التوزيع الإجباري، وأن القرار يطبق حالياً في كل من حلب ودوما وقطنا وأن البلديات تتهيب تطبيقه لما يحتاجه من عمل وجهد.

ونفت عمران وجود أي إجبار لأصحاب المقاسم بعد امتلاكها بالبناء وإنما ستصبح هذه المقاسم خاصة يستطيعون الترخيص للبناء بها متى رغبوا.

عضو لجنة التوزيع الإجباري علي عبيد يؤكد أن عدد المالكين هو ٥٢ مالكاً وأن نسبة الاقتطاع من العقارات ستكون إن كان العقار نصفه داخل التنظيم ونصفه خارج التنظيم ٤٤ كامل الحصة وهناك ٥٢ مالكاً سيتم إعطاؤهم داخله وخارجه وسيعقد اجتماع لهم من أجل ذلك ومن الـ٤٠ دونماً داخل التنظيم يذهب ١٠ دونمات خدمات ويبقى ٣٠ ومن هذه الـ٣٠ هناك ١٦ دونماً زراعياً وهؤلاء سيتم وضعهم في مقاسم خارج هذا العقار لكي نعوضهم، نافياً أن يكون أحد من خارج المالكين قد أعطي أرض غيره لكن بالوقت نفسه لا يمكن لجميع المالكين أن يبقوا ضمن الـ١٤ دونماً داخل التنظيم.

وأكد أن أي خطأ حصل يمكن تصحيحه فلماذا وجد الاعتراض فبعد انتهاء مدة الاعتراض سيتم النظر بالاعتراضات وتصحيح أي خطأ لذلك يمكن عقد اجتماع لجميع المالكين في عقار محدد ويتم الاتفاق داخل هذا الاجتماع على مكان تخصيص كل واحد منهم بمكانه بغض النظر عما صدر قبل الاعتراض.